محمد حسنين هيكل

استئذان فى الانصراف

رجاء ودعاء.. وتقرير ختامى

دار الشروق

استئذان فى الانصراف

محمد حسنين هيكل

استئذان فى الانصراف

الطبعة الأولى

٢٠٠٣

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى - مدينة نصر
تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩ (٢٠٢) فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: e-mail: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

(١)

(عالــم الكلمــة والفعــل)

١٩٤٢ـ١٩٧٣

لقد كان يرد على بالى منذ سنوات أن الوقت يقترب من لحظة يمكن فيها لمحارب قديم أن يستأذن فى الانصراف ، وظنى أن هذه اللحظة حل موعدها بالنسبة لى ، ففى يوم من أيام هذا الشهر (سبتمبر ٢٠٠٢) استوفيت عامى الثمانين وذلك قول شهادة الميلاد وهو دقيق - يومئ بحمد الله إلى عمر طويل مديد - لكن هناك مع ذلك قولا آخر أكثر صوابا هو حساب زمان العمل على مساحة العمر ، والحقيقة أنه فى حالتى تواصل دون انقطاع لأكثر من ستين سنة (قرابة اثنتين وستين) لأن تجربتى معه بدأت بالتحديد يوم ٨ فبراير ١٩٤٢ حين رأى أستاذنا فى مادة «جمع الأخبار» أن يعرض على أربعة من تلاميذه - (تكرمت المقادير وكنت أحدهم) - فرصة التدريب العملى تحت إشرافه فى جريدة الإجيبشيان جازيت وهو يومها مدير تحريرها ، وهى وقتها - وبسبب ظروف الحرب وزحام الجيوش - أوسع الجرائد الصادرة فى مصر انتشارا (رغم لغتها الإنجليزية). وكانت فكرة هذا الأستاذ وهو «سكوت واطسن» - أن التدريب العملى يعطى تلاميذه إمكانية الجمع بين الدراسة والممارسة، وذلك تأهيل ناجز ونافع . وكان الرجل خبيرا عارفا ، فقد كان قبل التدريس مراسلا صحفيا ، غطى الحرب الأهلية فى إسبانيا (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، وفى تلك المهمة زامل أسماء علت ولمعت فى آفاق النجوم (من طراز «أرنست همنجواى» و«جورج أورويل » و« آرثر كوستلر » و«أندريه مالرو » وغيرهم) . ولم نكن وقتها

ندرك ما فيه الكفاية عن هؤلاء الرجال ولا عن المعركة الإنسانية الكبرى التى نبهوا العالم إليها خبرا ورأيا ، لكن شخصية أستاذنا وما تميزت به من الحماسة المشبوبة بالنار - تكفلت بتعويض النقص فى معارفنا حتى أتيح لنا فيما بعد أن نستوعب تلك الرابطة الدقيقة العميقة بين الحرف والموقف .

وعلى أية حال فإنه من ٨ فبراير ١٩٤٢ - وحتى سبتمبر ٢٠٠٣ - مشت الدراسة والممارسة بسرعة ومسافة فلكية باعتبار متغيرات العصور والعلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

وكان تقديرى أن أى حياة - عمرا وعملا - لها فترة صلاحية بدنية وعقلية، وأنه من الصواب أن يقر كل إنسان بهذه الحقيقة ويعطيها بالحس - قبل النص - واجبها واحترامها ، ثم إنه من اللائق أن يجىء مثل هذا الإقرار قبولا ورضا وليس إكراها وقسرا، كما يستحسن أن يتوافق مع أوانه فلا ينتظر المعنى به حتى تتطوع مصارحة مخلصة، أو تدارى مجاملة مشفقة، لأن انتظار المصارحة مؤلم، وغطاء المجاملة مهين .

وكذلك حاولت من سنوات أن أنبه نفسى - بين وقت وآخر - إلى مزالق الانتظار، وضمن ما فعلت أننى وضعت حدودا لما أكتب بأفضلية أن يتساءل الناس «لماذا لا يكتب هذا الرجل - أكثر» بدلا من أن يكون سؤالهم : «لماذا يكتب هذا الرجل - أصلا »، وعلى نفس المنوال فإن ما يساورنى الآن يتلخص فى أفضلية أن يتساءل الناس «لماذا يستأذن هذا الرجل فى الانصراف متعجلا » - بدلا من أن يكون سؤالهم «لماذا يتلكأ هذا الرجل متثاقلا».

وللحق - وذلك اعتراف بالفضل واعتزاز بأصحابه - فإن كثيرين تكرموا بجهدهم فى تحويلى عما رأوه اتجاهى راغبين إقناعى بأنى مازلت - جسدا وفكرا - قادرا على الاستمرار مع إشارات عطوف إلى أنه ليس من حق محارب أن يلقى سلاحه مهما تكن الأسباب، ولا في من حق كاتب أن يتخلى عن قلمه مادام استطاع ، وكان جوابى - مقدرا وليس معاندا - إن عدد السنين حقيقة حساب، ودوران أى عجلة طوال الوقت طاقة مستنفدة - مؤثرة على صلب معدنها ذاته ولو تعطل الناس مع حاصل الجمع، أو تمنوا لو تتحمل المعادن إلى الأبد، فذلك ليس من شأنه إلغاء قواعد الحساب، أو تعطيل قوانين إجهاد المواد واستهلاكها .



ومن باب الدقة - فإن هاجس الانصراف - حتى بدون استئذان - ومض لأول مرة فى خواطرى مساء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ فى غرفة نوم «جمال عبد الناصر» نفسه، وكان ذلك الصديق الكبير أمامى على فراش نومه، وقد تحول فى دقائق إلى فراش موته .

ولم يكن سبب ما لمع - برقا - فى خواطرى مجرد التفجع والأسى وكان هناك منه كثير - لكن السبب أننى وقد أدركت هول ما جرى بعد فترة من العجز عن التصديق - تلفت حولى ولمحت - أو خيل إلىَّ أننى لمحت - ما أثار عندى ظنونا غامضة.

كنا فى غرفة النوم - أو الموت - سبعة رجال بالعدد من حول جثمان الراحل الكبير الذى تقدم نحوه كبير أطبائه، وسحب الملاءة على وجهه فى حركة بدت وكأنها فعل رمزى يقطع بالنهاية - مهما كان العجز عن تصديقها .

وتردد الكلام همسا فى الغرفة عن الإجراءات والترتيبات لهذه الليلة الحزينة وما بعدها، ولمحت فى عيون البعض تعبيرات أو إشارات توحى - ربما - بنذر غير محددة فى أجواء هذه اللحظة، لكنها بعد مفاجأة الأحزان قد تصبح خطيرة !

ومن الإنصاف أن ما لمحته فى العيون والإيحاءات لم يكن ظاهرا بوسواس طمع فى إرث سلطة، أو علو موقع بل لعل «العام» - أو ما يبدو عاما - بدا طاغيا على «الخاص» {أو ما يبدو خاصا - لأن المنطق الظاهر كان شدة الحرص على الرجل الكبير الراحل والعزم على تكملة مسيرته كهدف مقدس يتسابق الجميع عليها - وفاء بأحقية يستشعرها كل منهم - ويرى نفسه أهلا لها بمسئولية وظيفة أو قرب اتصال، لكن البشر هم البشر وفى أعماق نفوسهم فإن شدة الحرص والتفكير بأفعال التفضيل تحرض أصحابها وتدفعهم إلى سباق يعتقد كل منهم - فيه - أنه الأجدر والأولى - وهنا موضع الالتباس وربما الاشتباك .



والواقع أن طرفات العيون وإيحاءاتها مما خيل إلىَّ أننى لمحته راحت تفصح عن نفسها أكثر - حين نزلنا إلى صالون بيت «جمال عبد الناصر» نستكمل كلامنا تاركين الراحل الكبير لأسرته تحيط فراشه - فى وداع أخير .

وفى صالون الدور الأول من البيت انضم إلينا - نحن السبعة الذين وقفنا حوله لحظة النهاية - تسعة أو عشرة رجال على الأكثر فى يدهم مفاتيح السلطة والقرار فى البلد، واستؤنف الكلام عن الإجراءات والترتيبات - وعن غد وبعد غد - وما يجرى ويكون،

وراحت وساوسى تتنبه، مهموما بأن ما أرى وأسمع قد يكون نذير احتكاك قادم حتى وإن حاول البعض تفاديه، أو كبته حتى لا يأخذ وزر الفتنة على نفسه - أو على الأقل كى لا يكون بادئا بها فى ظرف لا يتحمل المجازفة .

وخطر ببالى أن صداقتى الحميمة لجمال عبد الناصر وحماستى لمبادئ مشروعه - مرتبطة - على نحو ما - بثقة مباشرة فيه والآن وقد غاب فإن علىَّ أن أراجع وبحزم . وبدا لى - دون ظل من شك أننى لاأريد أن أكون طرفا فى صراع، فالسلطة من البداية ليست حلمى ولا بين مطالبى ومع احترامى لبعض من أرى حولى وعلاقة ود بينى وبين معظمهم - فإن النقطة الحرجة فى الموقف أن درجة قربى من «جمال عبد الناصر» لا تسمح بحياد، فضلا عن أن الحياد قرب مصائر الأوطان هرب أو تهرب، ومن ناحية أخرى فلم يكن سرا أيامها أن علاقاتى ببعض أطراف السلطة مشدودة - وخلافاتى مع الاتحاد الاشتراكى وتنظيمه الطليعى متوترة - وحساسيتى من تصرفات أجهزة الأمن والتأمين - كما هى فى كل العصور - جزءا من التكوين المهنى والنفسى لصحفى يتمنى الحرص على تخوم مهنته وتلك أمور تترتب عليها نتائج فى أجواء صراع على السلطة لأن الاستقطاب عندها يكون حادا وعنيفا - يفرض : إما انحيازا غير مقنع إلى طرف - أو عداء لا مبرر له مع طرف آخر، وعليه فأمامى أحد موقفين : إما الانصراف فور تشييع الراحل الكبير إلى مرقده الأخير - وإما الانسياق إلى صراع لا أريده ، بوسائل لا أملكها - ولاأريد امتلاكها .



وغداة تشييع الجثمان بعثت لرئيس الجمهورية بالنيابة - «أنور السادات » - كتاب استقالتى من الوزارة، وكانت تلك خطوة أولى على طريق الانصراف (حتى من الأهرام) وعندما تقابلنا فى المساء (من السابعة إلى الثالثة بعد منتصف الليل) - فتح لى «أنور السادات» قلبه بغير تحفظات صريحا مع نفسه ومع الحقيقة ومع الظروف والملابسات (ولا أزيد). وخرجت من قصر العروبة أستقبل نسمات فجر (٣ أكتوبر ١٩٧٠) - شبه مقتنع بأنه ليس وقت الانصراف من الساحة بعد - مستأذنا أو بغير استئذان (فقد وافق الرئيس المرشح «أنور السادات » على ما طلبت بشأن الوزارة وكان يعرف قبل غيره أنها تكليف مؤقت لمهمة معينة - ولأجل محدد - سنة لا تزيد - فى ظرف رآه «جمال عبد الناصر» مهيأ لاختراق سياسى يتوازى مع الذروة فى حرب الاستنزاف - ، وعليه فقد وافق «أنور السادات» على نص استقالتى وكتب بخط يده ردا بالغ الرقة واللطف عليه، لكنه اشترط بقائى فى مجلس وزرائه إلى ما بعد الاستفتاء على رئاسته حتى لا يقول الناس «إن أقرب أصدقاء «جمال عبد الناصر» لم يطق الصبر يوما عليه» - وكان الرجل فى ذلك سمحا محبا ومقبلا). ولم يطل الحديث بيننا عن الأهرام - فقد كان قوله الفصل «إن ذلك هو المستحيل ذاته لأن الأوضاع كما أرى والاحتمالات كما أقدر، ثم إن البلد فى حالة حرب - هى بضروراتها أكبر من موقف أى رجل ومن رؤيته لدوره ومن آرائه واجتهاداته !».

وكنت وقتها فى السابعة والأربعين .



ومرت سنوات عصيبة تفجر فيها صراع مراكز القوى (وكان مثل عواصف الخماسين ثار أوائل صيف ثم انصرف) وتعقدت الصلات مع الاتحاد السوفيتي (فقد استحكم التوتر - وكان يمكن تفاديه) وتشابكت العلاقات مع الولايات المتحدة (وكان متاحا إدارتها باقتدار يستغنى عن «الرهان ») - وكان الأهم من ذلك كله أن شمس أكتوبر ١٩٧٣ طلعت أخيرا وعلت وسطعت !

وفى تلك الظروف وقفت بكل جوارحى إلى جوار «أنور السادات » وليس فى سمعى غير النداء الغلاب للمعركة محاولا - ومدعوا - إلى خدمة التخطيط الإعلامى لها والتحضير السياسى قبلها وأثناءها وبعدها، وبلغ اعتزازى مداه حين عهد إلىَّ «أنور السادات » بكتابة التوجه الإستراتيجى الصادر عنه بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية - إلى القائد العام المشير «أحمد إسماعيل على» - يبلغه رسميا ومعه هيئة أركان الحرب بالمطلب الإستراتيجى المراد تحقيقه بقوة السلاح ابتداء من الساعة الثانية بعد ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، ومرت الأيام والساعات مشحونة، وفى الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ - انطلق الشباب والرجال على جسور العبور .

....

....

كان التوجيه الإستراتيجى من صفحتين اثنتين بدأ بتحليل الوضع فى المنطقة مع استمرار حالة اللاسلم واللاحرب ووجود أراض عربية محتلة ، وضغوط تعبئة عامة وكاملة للموارد والبشر بلغت مداها ، ثم انتقل إلى عرض للظروف الدولية والإقليمية

وماتسمح به وما لا تسمح، ثم ينتقل التوجيه مباشرة إلى تحديد الهدف الذى كلفت القوات المسلحة بتحقيقه وهو :

«كسر نظرية «الأمن الإسرائيلى» التى اعتمدت عليها الدولة الصهيونية منذ قيامها والتى تمكنها من الاعتماد على تفوق عسكرى تعتبره رادعا فى حد ذاته وعليه فإنه مع كسر نظرية «الأمن الإسرائيلى» بفعل عمل عسكرى مسلح لديه الحافز والوسائل مع الخبرة والعلم - يتحقق ميزان قوة مختلف يكون مدخلا إلى صراع إرادات شامل - سياسى وعسكرى يمكن الاستناد إليه فى مواصلة تحرير الأراضى العربية المحتلة ، والعودة إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ وفق شرعية قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن».

ثم ينتقل التوجيه الإستراتيجى فى فقرة تالية - إلى تأكيد ثقة القائد الأعلى للقوات المسلحة والتى سبق له اعتمادها ووضع توقيعه عليها - تاركا لقيادة القوات حرية التصرف الميدانى مخولة بكل الصلاحيات التى تكفل لها إدارة العمليات بأعلى كفاءة .

....

....

وكانت هناك - يوم صدور التوجيه الإستراتيجى ثلاث خطط محددة :

■ أولاها : الخطة جرانيت (١) وهدفها عبور قناة السويس بقوة خمس فرق من المشاة والمدرعات تعمل تشكيلاتها تحت إمرة ثلاثة من قواد الجيوش يختص كل منهم بمنطقة على الخط الطويل الممتد من بورسعيد إلى السويس، والمهمة للثلاثة عبور قناة السويس بقوة السلاح والتمسك بثلاثة رءوس كبارى عرضها عشرة كيلومترات على الأقل كى تظل فى حماية حائط الصواريخ حتى تسيطر على رءوس الكبارى التى تبدأ منها الطرق الرئيسية الثلاثة : الجنوبى والأوسط والساحلى.

■ والخطة الثانية : هى جرانيت (٢) وهدفها التقدم بعد إتمام السيطرة على رءوس الكبارى فى ظرف ثلاثة أيام إلى احتلال مضايق سيناء والسيطرة عليها (بالذات مضيق الجدى) والتمسك بها تحت أى هجمات مضادة لأن ذلك يستنزف القوات الإسرائيلية من ناحية ويطردها إلى مناطق مكشوفة تماما ـ وفى الغالب يفرض عليها التراجع إلى خط «أم كتاف» على الحدود بين مصر وفلسطين .

■ وأما الخطة الثالثة : وقد أطلق عليها الاسم الرمزى (الخطة ٢٠٠٠) فهى مجهزة لاحتمال قيام القوات الإسرائيلية الخاصة باختراق قناة السويس فى اتجاه معاكس (من الشرق إلى الغرب) بقصد النفاذ وراء الجيوش المصرية الثلاثة والقيام بعمليات «كوماندوز» لمهاجمة وتدمير أو شل فاعلية قواعد الصواريخ من طراز سام (٢) وسام (٦) وحرمان قوات العبور من حمايتها.

ومن الغريب أن تفاصيل هذه الخطة تكاد تشير بالتحديد لمنطقة «الدفرسوار» وتعهد إلى احتياطى القيادة العامة وهو فرقتين من المشاة الميكانيكية المتحركة تظلان غربى القناة ، ولا تشاركان ـ فى العبور لتكون لهما حرية الحركة فى أى لحظة إزاء أى مفاجأة .

(وهذه الخطة كانت وراءها قصة تقارب الخيال ولعلها تستحق أن تحكى ذات يوم بتفاصيلها وأبطالها).

وقد تم وضع الخطط الثلاث قبل رحيل «جمال عبد الناصر» وصدق بتوقيعه على أولاها، ثم وقع خلفه «أنور السادات » على جرانيت (٢) والخطة (٢٠٠٠). عندما قدمهما إليه الفريق محمد فوزى وزير الدفاع وقتها فى شهر مارس ١٩٧١ .

ومن الإنصاف أن يقال إن هذه الخطط وبالذات جرانيت (١) و(٢) لحقت بها زيادات وتعديلات فى السنوات ما بين ١٩٧٠-١٩٧٣، وأن هذه الزيادات والتعديلات رفعت مستواها ودعمتها بخبرات مستجدة وقفزات كبيرة بتكنولوجيا السلاح ، خصوصا فى استخدامات الصواريخ، والفضل عائد إلى الرجال الذين تولوا وزارة الدفاع فى تلك السنوات؛ ورؤساء أركان الحرب وقادة الأسلحة والتشكيلات، مما أضاف إلى فكرة الخطة وتفاصيلها ، وغير أحيانا أسماءها وجعلها علامة بارزة فى التاريخ العسكرى].

....

....

وليس هناك أدنى شك فى أن الساعات المجيدة من الثانية بعد الظهر إلى السابعة مساء حققت الهدف الإستراتيجى المطلوب، فقد

كانت الدبابات السورية تندفع بقوة عبر الجولان نحو بحيرة طبرية، كما كانت جسور العبور على الجبهة المصرية مشهد عز فى التاريخ العربى المعاصر .

ولعشرة أيام متواصلة كانت القوات العربية على الجهتين تعطى بجود وسخاء أفضل ما عندها كفاءة وشجاعة ودما - وبالفعل تغيرت الموازين !



وطوال أيام الحرب من ٦ وحتى ٢٠ أكتوبر كنت مع الرئيس «السادات» كل مساء وحتى قرب منتصف الليل فى قصر الطاهرة وكان يقيم فيه أيامها ومعه مكتب اتصال يحتل «بدروم» الدور الغاطس تحت الأرض .

وكتبت له خطابه الذى ألقاه فى مجلس الشعب يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣، وعندما عاد بعد إلقائه اتصلت به من الأهرام أبلغه بما أعلنته رئيسة وزراء إسرائيل من أن جيش الدفاع (الإسرائيلى) يواصل عملياته ويتقدم غرب القناة (وكانت تلك أول أنباء عن الثغرة وطلب أن أنتظره على التليفون دقيقة يتصل فيها بالمشير «أحمد إسماعيل»، وعاد إلىَّ ومعه طمأنينة لم أحسبها كافية ، وطلب إلىَّ أن أتصل بنفسى بـ «أحمد إسماعيل» وأسمع منه وفعلت، ومرة أخرى عاودنى الشعور نفسه .

وفى يوم ١٧ أكتوبر حضرت معه لقاء واحدا ضمن ثلاثة لقاءات أجراها مع رئيس الوزراء السوفيتى «إليكس كوسيجين» وكان قد جاء فى زيارة سرية للقاهرة ولم يكن ما سمعته مشجعا .



ومساء ٢٠ يناير ظهر الخلاف بيننا علنيا فى موضوع قبول قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ فقد أبديت تحفظات عليه فى حضور المهندس «سيد مرعى»، والسيد «حافظ إسماعيل. والدكتور «أشرف مروان»

وطرحت تعديلات على نص القرار - لم يقبل بها .

وطرحت أهمية التشاور مع سوريا قبل موافقة مصر عليه ، وكان رأيه أن السوفييت سوف يقومون بإخطارهم - وعلقت بأنهم كانوا شركاء لنا فى الحرب ولم يكونوا شركاء السوفييت - ولم يقتنع .

ورجوته كخط دفاع مأمون أن ينتظر حتى يجىء المراقبون الدوليون لضبط خطوط وقف إطلاق النار ، خصوصا أن فريقا منهم جاهز فى «قبرص» ووصوله إلى هنا مسألة ساعات، مع تذكيره بتجربة أن الإسرائيليين لن يحترموا قرارا من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، بل سوف يستغلونه إلى أبعد مدى يستطيعون الوصول إليه .

ورد علىَّ أمام الجميع : «بأن لديه تعهدا أمريكيا مكتوبا بتوقيع «نيكسون » وهذا بمستواه أنفع وأجدى ألف مرة من «أمم متحدة لاتحل ولا تربط !».

وقلت ما مؤداه : «إننى مشارك لسنوات طويلة فى اتصالات ومحادثات مع إدارات أمريكية متعاقبة منذ سبتمبر ١٩٥٢ ، وبالتالى فقد خبرت مراوغات السياسة الأمريكية وتعلمت أن أسمع - ثم أبحث - ثم أشك ، ثم أكتشف أن الكلام فى الخطاب الأمريكى شىء والفعل نقيضه إذا لم يحاذر من يعنيه الأمر !

ورد بما ملخصه :

« إن الاتصالات هذه المرة على مستوى آخر غير مسبوق !- فهى بينه وبين الرئيس «نيكسون» (رئيس الولايات المتحدة وقتها) وهى تحتوى على تعهدات مكتوبة موقعة بإمضاء رئيس أكبر وأقوى دولة فى العالم». وأضاف مؤكدا : «إن الاتصالات هذه المرة تختلف فى كل شىء عن كل ما سبقها».

(ولم أكن أعرف شيئا عن هذه الاتصالات حتى عثرت على نصوصها فى واشنطن بعد خمس عشرة سنة !)



وعدت مرة أخرى عارفا أننى أضغط على الرجل إلى درجة تقارب الإلحاح ، فأشرت إلى سابق تجارب إسرائيل مع العرب فى استغلال قرارات وقف إطلاق النار بعد صدورها ، متجاهلة نداءات دولية وحججا واتهامات توجه إليها بالغش والتدليس . ولكنها تظل متمسكة بما خطفته أو نشلته فى حماية قرار دولى أطاعه العرب وأصرت هى على عصيانه ، ورد الرئيس «السادات» بلهجة واثقة : «اطمئن . قلت لك هذه المرة مختلفة لأن رئيس الولايات المتحدة بنفسه يدير الأزمة - وقد كتب إلىَّ بما يبدد شكوكك وشكوك غيرك يبلغنى أن طائرات الاستطلاع من طراز «يو - تو» التابعة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية سوف تحلق فوق خطوط القتال طوال اليوم حتى تصور المواقع على الجانبين ، وتكشف وتحدد أى الطرفين يغش وأيهما يلتزم . وإذن فإسرائيل لا تستطيع التلاعب ، وإذا حاولت فهناك لأول مرة من يستطيع أن يشكمها ويضعها فى مكانها فى «الصندوق !»

وواصلت الجدل معه شاعرا أنها الفرصة الأخيرة.

- شرحت له مخاوفى من احتمال انفراط عمل عربى مشترك وصل إلى درجة من التعبئة يمكن البناء عليها لإعادة بناء نظام عربى قادر يجعل الأمة بالفعل كما قال هو قبل أيام «القوة السادسة فى العالم». ورد وفى صوته نبرة تصديق : «بأنه لابد أن أعرف أنه يختلف عن «جمال» (عبد الناصر) فهو لا يريد إقامة إمبراطورية ، ومطلبه أن يستريح هو ويستريح الناس من عناء الحروب ليبدءوا عهدا من الرخاء يراه مقبلا ».

ومع أن ذلك الخلط بين عمل عربى مشترك ومطلب إمبراطورى مصرى - روعنى فقد مضيت أجادل «بأننا مازلنا وسط حرب لم تنته بعد». ووجه نظره إلىَّ قائلا وهو يضحك بطريقته الشهيرة مانصه : «سجل عندك - هذه آخر الحروب ».

ثم استطرد بما مؤداه أننى مازلت أتكلم على «قديمه» ولم أستوعب بعد أنها «حاجة» جديدة .

ونزل علىَّ وجوم، والغريب فى الأمر أننى كنت مازلت قادرا على فهم جزء من مشاعره :

- كان عبء قرار الحرب عليه ثقيلا.

- وكانت أيام القتال بالنسبة له شاغلا ملحا.

- ثم إن الرجل فى النهاية سمع منى كل ما قلته دون أن يعلو صوته، كما فعل مثلا مع السيد «حافظ إسماعيل» الذى حاول لفت نظره «إلى خشيته من أن يكون العسكريون قد نقلوا إليه أخبارا متشائمة». ورد عليه الرئيس «السادات» بعنف أحرج الرجل المهذب والمنضبط .



وفوق ذلك فقد انهمرت على الرئيس السادات فى تلك الفترة رسائل ثلاث من ملوك المنطقة، وكأنها تعزز تعهدات «نيكسون» .

وكنت رأيت بعض الرسائل الواردة إليه من الملوك الثلاثة واستأذنته فى صور منها - وأذن .

كانت رسائل الملوك الثلاثة التى انهمرت عليه فجأة - كثيرة :

- رسائل من «محمد رضا بهلوى» شاه إيران وفى إحداها يقول : «إن ما تحقق فى ميدان القتال يكفى، وإن التمادى بعد ذلك خطر، وأنه فى محادثة تليفونية مع الرئيس «نيكسون» فهم منه أن أمريكا لن تسمح بانتصار عربى بالسلاح السوفيتى، لأن تلك مسألة تتصل بالاستراتيجية العالمية وإدارة الحرب الباردة .

ثم يقول الشاه «إن أى انتصار كبير على فرض إمكان تحقيقه يمكن أن يكون دافعا إلى مطالب شعبية يصعب الوفاء بها لأن شهية «الدهماء» Rif Raf (حسب وصفه) سوف تطالب بمكاسب لا تقابلها موارد، وذلك أقرب طريق إلى القلاقل الداخلية - وحتى إلى العصيان والثورة !

- رسائل من «الحسن الثانى» ملك المغرب وفى إحداها يقول الملك : إن معلوماته تؤكد له أن «الجماعة» فى تل أبيب (يقصد القيادة الإسرائيلية) تعلموا درسا ، وأنه يعرف عن يقين وعن طريق «الحزب الملكى» من المهاجرين اليهود المغاربة من رعاياه - وبعضهم فى مواقع السلطة - أنهم فى إسرائيل

جاهزون لسلام حقيقى على أساس انسحاب إلى خطوط ٤ يونيو١٩٦٧,

○ ورسائل معظمها شفهى من «فيصل بن عبد العزيز» ملك السعودية حملها إليه السيد «كمال أدهم» (مدير مخابراته وأهم مستشاريه) ـ لكن الملك فى رسائله يلمح ولا يصرح وهو فى كل رسالة خصوصا إذا كانت مكتوبة «يترك القرار لحكمة الرئيس واثقا فى حكمته وحسن تدبيره ».

وكان قصارى ما أفصح به الملك «فيصل » عن فكره هو استشهاده بالآية الكريمة التى تقول ﴿ وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾(١) ، وقد وصلت هذه الرسالة فى يوم وصول «هنرى كيسنجر» نفسه إلى القاهرة .

وكنت أستشعر مدى تأثير رسائل الملوك الثلاثة على الرئيس «السادات».

وفى نهاية ليلة طويلة وعصيبة خرجت من قصر الطاهرة شاعرا بأننا على أبواب أزمة فى علاقاتنا ـ هى بالتأكيد الأعمق .



وعندما وصل «هنرى كيسنجر » إلى القاهرة أول مرة يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٣ ، وطلب أن يقابلنى حاولت أن أعتذر بواسطة السفير «أشرف غربال» وهو وقتها المستشار الصحفى لرئيس الجمهورية، خصوصا بعد أن قرأت نص مشروع النقاط الست التى عرضها

---

(١) سورة الأنفال آية : ٦١.

على الرئيس «السادات» ونالت موافقته فى لقائهما الأول، وبالفعل اعتذرت عن غداء أقامه له السيد «حافظ إسماعيل» (مستشار الرئيس للأمن القومى وقتها) - فى نادى «التحرير» لكن السفير «أشرف غربال» عاد إلىَّ بعد قليل يبلغنى أن الرئيس «السادات» يطلب منى أن أقابل «كيسنجر» ، واتصلت بالرئيس ولكنه كان قاطعا «لأننا فى هذه اللحظة يجب أن نكون صفا واحدا وكلمة واحدة».

وحضرت بالفعل حفل عشاء فى بيت الصديق العزيز الراحل «إسماعيل فهمى» (وزير الخارجية وقتها)، وكان العشاء تكريما لـ «كيسنجر» واتفقنا على أن يغادر وزير الخارجية الأمريكية حفل العشاء فى الساعة العاشرة وألحق به بعد ربع ساعة إلى جناحه فى الدور الثانى عشر من فندق هيلتون النيل حيث يقيم والوفد المرافق له، وجلسنا لحديث طويل دام ساعتين ونصف الساعة .

وصباح اليوم التالى اتصلت بالرئيس «السادات» وذهبت إليه فى الساعة الحادية عشرة صباحا وكان لا يزال فى سريره بعد حمام ساخن وهو بعد الحمام يرتدى «البرنس» الأبيض وفوقه غطاء أبيض مطرز باللون نفسه .

وحاولت أن أروى له من أوراق كتبتها تفصيل ما دار بين «كيسنجر» وبينى وأهمه مخاوفى أن مشروعه لحل الأزمة خطير (خطوة بعد خطوة - والبلاد العربية المعنية واحدة - بعد واحدة - وأية مفاوضات لابد أن تجرى تحت إشراف أمريكى لا دور فيها للاتحاد السوفيتى ولا لأوروبا إلا عندما يحل دور المراسم والتشريفات) -

وأبديت أن «كيسنجر» نفسه يصعب الاعتماد عليه لأنه بالضرورة منحاز، وانحيازه طائفى وفكرى وسياسى محكوم بصراع الحرب الباردة وليس بسلام عادل فى صراع الشرق الأوسط .

وكان رد الرئيس «السادات» «أن «كيسنجر» هو الرجل الوحيد الذى يستطيع أن ينجز المهمة، فهو الساحر الذى أنهى حرب فيتنام وفتح باب الصين والذى لا يتفاوض حتى فى الاتحاد السوفيتى إلا مع الزعيم «ليونيد بريجنيف» ولا أحد غيره». ثم إن كون «كيسنجر» يهوديا يجعله مهيأ للضغط على إسرائيل إذا اقتنع، وهو (أى الرئيس السادات) واثق من قدرته على إقناعه وفى ذهنه تصور كامل لما ينوى أن يعرضه عليه . (ولم يدخل فى التفاصيل).

وخرجت من قصر الطاهرة يومها شاعرا أنها نهاية النهاية وعلى أن أحدد موقفى .

وكتبت مجموعة مقالات كنت أعرف مسبقا أنها لن ترضيه (وقد صدرت فيما بعد على شكل كتاب بعنوان «عند مفترق الطرق»)

وكانت بالفعل مفترق طرق - أقولها بشىء من الحزن مازال معى حتى الآن يقينا بأن فرصة لا مثيل لها ضاعت، وهى لا تلحق به مظنة الخيانة ، (كما يزعم البعض) لكنها - بالقطع - تكشف أن الرجل تعامل مع المجهول مراهنا على تصوراته الخاصة فى ظروف لا تحتملها الحقائق يومها، ولا التقويم الموضوعى للمواقف ، وكانت مخاوفى غالبة .



وفى الوقت نفسه فقد داخلنى إحساس قوى بأن هذه التوجهات الجديدة تضع «شرعية أكتوبر» على طريق صدام مع «شرعية يوليو»، ومع أن «يوليو» كانت فى حاجة إلى مراجعة فإن الصدام يصعب اعتباره مراجعة، وقلت ذلك بنفسى للرئيس «السادات» عندما شاء بسماحته أن يعاود الاتصال بى وقد فعل ذلك فجأة صباح يوم فى أكتوبر ١٩٧٤ بعد قطيعة تسعة شهور، وبعد أسابيع وصل إلى حد أن عرض على منصب نائب رئيس الوزراء فى وزارة السيد «ممدوح سالم». وكذلك قلت بنفسى للسيد «ممدوح سالم» فى مكتبه فى وزارة الداخلية - ما مؤداه إننى أرى أمامى شرعيتين متصادمتين دون أن أقتنع بمبرر أو سبب، وكنت أتصور أنه يمكن البناء على الإيجابى لشرعية سابقة يضاف إلى منجزات شرعية لاحقة، وذلك يصحح ويرفع ولا ينقض أو يزيح، وأنه إذا كان هناك تصادم بالفعل بين شرعيتين فإن اختيارى معروف وموقعى محدد، كانت شرعية أكتوبر تملك انتصارا لاشك فيه، ولكنها فى الوقت نفسه تملك الاستناد علىَّ إلى ما لا يقبل الجدل من شرعية يوليو (الثورة - تأميم قناة السويس - بناء السد العالى - مشروعات التصنيع - الحقوق الاجتماعية للعمال والفلاحين وهم أغلبية الشعب حتى بالعدد إلى جانب إخراج الاستعمار البريطانى والفرنسى من شرق العالم وغربه، وإيقاظ مشاعر أمة وتحريك إرادتها).

ولم يكن أمامى غير أن أقف وراء ما اقتنعت به - صوابا كان أو خطأ. لأن الخلاف لم يعد مجرد تباين فى وجهات النظر، وإنما كان

«مفترق طرق» حقيقيا ونهائيا - لا دخل فيه لعامل ذاتى - لأن الرجل على المستوى الإنسانى كان شخصية جذابة ومثيرة .

وفى الحقيقة والواقع أن موضوع الخلاف بيننا صدر عن رؤى مغايرة وأحيانا متناقضة .



■ كان اعتقادى - ولا يزال - أن أى إنجاز عسكرى عظيم يتحول استعراض بطولى بالدم والنار - ما لم تستطع كفاءة السياسة تعزيز وتوظيف فعل السلاح، ومن ناحيته فإن «أنور السادات» بحقه الرئاسى وشجاعته فى اتخاذ قرار القتال تصرف باعتقاد أن ما تحقق فى الميدان يعطيه فرصة مناورة أوسع - ومع الولايات المتحدة الأمريكية بالذات وفى حسابه أنها - تملك مفاتيح الحل أو ٩٩٪ من الأوراق كما أعلن أيامها .

■ وكان خوفى - وإلى الآن - أن الأمة بكاملها ، وشعوب الدنيا حتى بمشاعرها - أضافت إلى تلك المعركة من مواردها وجهودها وأعصابها واهتمامها ما لا تسهل تعبئته مرة أخرى وعليه فإن الصمت «مستحيل» خصوصا إذا جاء من رجل شاءت له الظروف أن يكون فى قلب الوقائع - مشاركا وليس متفرجا - يهمه الحصول على خبر أو الانفراد بسبق !

■ وكان الأصعب والأقسى شعور جازم وملح بأن طريقة إدارة العملية السياسية بعد المعركة العسكرية سوف تضبط أحوال المنطقة وتمسك بتوازناتها لخمسين سنة قادمة على الأقل،

لأن أطراف الصراع أعطوا قصاراهم ووصلوا إلى الحافة فإذا استطاع أحدهم فى لحظة حرجة دفع الآخرين إلى السفح ـ فقد سيطر على الساحة وأملى إرادته على المستقبل !

■ وكان قلقى أن إدارة العملية السياسية بعد القتال سوف تكون معيارا متوازنا ـ سياسيا وأخلاقيا ـ لكرامة السياسة المصرية وتوازن خطها فليس يعقل أن يكون سلاح الحرب ـ بما تحقق من نصر عالميا (سوفيتيا ـ أوروبيا) بنسبة ٩٩٪ ، ثم تسلم أوراق الحل السياسى بعده بنسبة ٩٩٪ إلى مشيئة أمريكية ـ تتسيد وتستولى.

■ وأخيرا ـ كان جزعى أن نفس طريقة إدارة العملية السياسية خصوصا إذا تنازلت إلى حل منفرد بين مصر وإسرائيل ـ سوف تؤدى إلى عواقب بعيدة المدى من النواحى الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وربما يتحقق مطلب عزل مصر فى ركن معزول من شمال شرق أفريقيا ـ وتنفرد إسرائيل بالمشرق العربى لتصبح القوة الرئيسية فى غرب آسيا، وذلك هو المطلب البعيد المدى للفكرة الصهيونية وأصدقائها .

....

....

ومن الأمانة أن أذكر فى هذا الموضع أن «عبد المنعم رياض» (شهيد مصر الشجاع) ـ ذلك الجندى المتميز الذى تولى الإشراف

على رسم الإطار الأولى لخطة أكتوبر ١٩٧٣ - رأى - ولعلها الرؤيا ومبكرا جدا - جوهر الحقائق السياسية الكامنة فى الأزمة - واستوعب شروطها الواجبة ومازال صوته فى سمعي - ونحن نمشى بعد الظهر ذات يوم فى الغابات المحيطة بقصر «زيدوفا» قرب موسكو - يقول ما مؤداه : «إن المعركة القادمة - مهما كانت حدود ميدان القتال - ليست معركة العودة إلى «سيناء» أو «الجولان» وإنما هى معركة المستقبل »، ويضيف : «إنها ليست معركة فى المكان المحدود وإنما معركة فى الزمان غير المحدود ». وكان «عبد المنعم رياض» شبه ملهم فيما قال - ولمن شاء أن يستوثق كيف كان ذلك الجندى المستنير بعيد النظر - أن يقرأ الكتاب الأخير لـ «هنرى كيسنجر» وهو بكامله نصوص حرفية لتسجيلات صوتية للأحاديث التليفونية التى أجراها وزير الخارجية الأمريكية أيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

....

....

وقيمة هذا الكتاب أنه وثيقة أصلية سجلت فى الثانية واللحظة (حتى بالنكات والشتائم) - وهى تزيح الستار بالطول والعرض عن حقيقة ما جرى - وليس لدىَّ مجال لشك فى أن هذه الوثيقة وما فيها مما سقط عنه حجاب السرية أخيرا قبل أسابيع - هى الكلمة الأخيرة النهائية والحاسمة فى قضية السلاح والسياسة - أكتوبر١٩٧٣، على أنه من سوء الحظ أن «عبد المنعم رياض» رحل قبل أن يجىء

الظرف الذى تحسب له مبكرا ـ دون أن يعيش ويتأكد من صدق ما رأى بالبصر والبصيرة من أمر تلك العلاقة بين السياسة والسلاح !

(وعلى الهامش فإن أى قارئ مدقق للكتاب الوثيقة سوف تلفت نظره محادثة تليفونية مسجلة بين وزير الخارجية «هنرى كيسنجر» ووزير الدفاع «جيمس شيلزنجر» دارت وفى الساعات الأولى التى تأكد فيها نجاح الهجوم المصرى والسورى (٦ أكتوبر ١٩٧٣) بأكثر مما كان متصورا أو متوقعا أو محسوبا .

الساعة ١:٣٠ بعد الظهر الأحد ٧ أكتوبر ١٩٧٣ صفحة ٩٥

كيسنجر : لقد كنت على اتصال بالرئيس طول الوقت لأننا تلقينا طلبات عاجلة من الإسرائيليين تطلب ذخائر ومعدات عسكرية كثيرة منها ٤٠ طائرة فانتوم.

وأعرف أن ذلك صعب فى هذه اللحظة ـ لكن الرأى أن نساعدهم بكل وسيلة على استيعاب الهجوم عليهم والرد المضاد حتى يستعيدوا زمام المبادرة ويعطوننا الفرصة لعمل سياسى لصالحهم.

شيلزنجر : هنرى.. إنهم مهتمون جدا على الفور بصواريخ «سايد ويندر»

كيسنجر : هل ترى أن وزارة الدفاع تستطيع أن تتولى هذا الأمر بسرعة دون أن يتسرب شىء.

شيلزنجر : أظن أننا نستطيع.

كيسنجر : لقد فعلناها سنة ٦٧ .

ثم يعود الحديث فيتكرر على صفحة ٩١ ويرد نص المحادثة التالية بين هنرى كيسنجر وزير الخارجية وجيمس شيلزنجر وزير الدفاع .

يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٣ الساعة ٣,٤٥ بعد الظهر:

كيسنجر:ـ تكلمت مع الرئيس الآن «صدمة الهجوم المصرى ـ السورى» عن ضرورة إمداد إسرائيل بكل ما تحتاجه أيا كان بدون أن يكتشف أحد حقيقة ما نقوم به .

شيلزنجر:ـ لا أستطيع أن أضمن ذلك فى الظروف الراهنة ، لأن الجميع متنبهون .

كيسنجر:ـ ولكننا فعلنا ذلك سنة ٦٧ ، ولم يستطع أحد أن يكشف السر حتى الآن، وعلى فرض أنهم عرفوا فذلك لا يهم لأن إسرائيل فى خطر .

شيلزنجر:ـ هل أنت مستعد لاستعمال حاملات الطائرات؟ !

كيسنجر:ـ ليس هذه الساعة ولكن مجموعة الحاملات لديها الأمر بأن تتحرك نحو شرق البحر الأبيض .

□ □ □

ومع أنى عشت ـ بعد عبد المنعم رياض ـ لأرى ـ وأختلف وأبتعد،

فقد ظلت تحكمنى فى هذا الموقف وغيره ـ وقبله وبعده ـ قاعدة لا تقبل التجاوز ملخصها أنه :

« من حقى ومن حق غيرى أن نطرح آراءنا وندافع عنها ، لكن الكلمة الأخيرة بالتأكيد ملك المسئول الشرعى المكلف بها، فإذا وصلت الخلافات إلى درجة لا تحتمل فليس أمام أى صاحب رأى إلا أن يقف ويرفع صوته ليسمع، ويرفع يده ليبين مكانه ».

وكذلك رفعت صوتى ورفعت يدى وتركت موقعى فى الأهرام دون أن يخطر ببالى هاجس الانصراف من الساحة ، بل كان العكس هو الصحيح، فقد وجدت نفسى أواصل الكتابة خارج مصر فى مواجهة حسبتها قدرا مقدورا ، موضوعها دور السياسة بعد السلاح فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وكنت أقدر أننى سوف أتعرض لحملات جامحة .

وعاهدت نفسى من وقتها وإلى الآن ألا أرد على أحد مهما كان القول ، وأيا كان القائل ، وكثيرا ما ذكرت نفسى ـ تلك الأيام وبعدها ـ بحكاية رواها لى السير «أنتونى ناتنج» وزير الدولة البريطانى الأسبق ، الذى استقال من وزارة «أنتونى إيدن» إبان حرب السويس ١٩٥٦ ، احتجاجا على تورط رئيس الوزراء «أنتونى إيدن» ـ الذى خلف «تشرشل» على رئاسة المحافظين ورئاسة الوزارة ـ فى مؤامرة سرية للعدوان الثلاثى على مصر ، شريكا فيها لرئيس وزراء فرنسا «جى موليه» ورئيس وزراء إسرائيل «دافيد بن جوريون» !

كان «ناتنج» عند أول الحكاية التى سمعتها منه - سياسيا صاعدا وعضوا مستجدا فى مجلس العموم ، ورأى أن يذهب لمقابلة الزعيم البريطانى «ونستون تشرشل» وهو يعرفه صديقا لوالده اللورد «ناتنج الكبير» وضيفا على قلعة الأسرة فى إسكتلندا . وكان غرض النائب الشاب الصاعد أن يسمع من صديق الأسرة الأسطورى نصيحة تنفع مستقبله .

ورد «تشرشل» بأنه سوف يجيب بلغة الطير ، عارفا أن والده (اللود ناتنج) من هواة مراقبة الطيور ، وتكلم السياسى المجرب العجوز قائلا لطالب النصيحة الشاب:

«استغل كل طاقتك وإرادتك حتى تقوى جناحك ليحملك إلى الفضاء العالى ، حيث تحلق النسور - هناك الحرية وهناك الخطر - إذا لم تستطع فلا تسمح لنفسك تحت أى ظرف بطلب الأمان فى قفص ببغاء تنطق برطانة يدربونك عليها (فى الحزب) ، ثم يكون دورك أن تكررها وتعيدها كلما مروا عليك ، وطلبوا منك أن «ترقص وتغنى» حتى يراك السيد (زعيم الحزب) ورفاقه ، وربما أبناؤه أيضا - وقد يصفقون لك ، ويضحكون ، ثم يتركونك حيث أنت ويذهبون ومعهم بسمة من تسلٍ وتلهٍ .

وفى حكاية «ناتنج» أن «تشرشل» نظر إليه فى عينه بعد أن أنهى «درسه» ، ثم صاح فيه «نسر إذا استطعت - ببغاء أبدا مهما تحملت !»

وأقر بأن تلك الحكاية التى رواها لى «أنتونى ناتنج» عادت من حافظتى إلى ذاكرتى فى مواجهة ما تعرضت له من حملات تلك السنوات من السبعينيات ، ولعلها كانت مؤثرة علىَ حين اخترت الصمت عزوفا عن مشادات وجدتها إهدارا للحبر بلا معنى ، واستهلاكا للورق دون جدوى !

واكتفيت بأن قلت كلمتى ومشيت ، وخطاى على الأرض - لا فضاء النسر ، ولا قفص الببغاء.

وكانت تلك مرحلة أخرى من العمر ، وكنت وقتها فى الخمسين!

(٢)

(عالـم الحركـة والإنسـان)

أســباب متعـددة .. وسـؤال عما بعـد؟!

لعل هذا الموضع من سياق هذا الحديث مناسب لعرض كشف حساب يتصل بجانب آخر من تلك المرحلة :

- عندما بدأت التدريب العملى - مع الدراسة النظرية - رفيقا لثلاثة من الزملاء غيرى فى جريدة « الإجيبشيان جازيت » - قررت إدارة التحرير أن تصرف لكل منا بدل انتقال قدره جنيه واحد كل أسبوع - أى أربعة جنيهات فى الشهر.

- وعندما عدت إلى الجازيت بعد الاشتراك فى تغطية معارك العلمين - بعين وطنية لحرب عالمية تجرى على تراب مصرى - تحول بدل الانتقال الأسبوعى إلى مرتب شهرى مقداره اثنا عشر جنيها فى الشهر ثم زاد إلى ثمانية عشر جنيها فى الشهر أوائل سنة ١٩٤٥.

- وعندما التحقت بالعمل فى «آخر ساعة» مع الأستاذ «محمد التابعى» كان المرتب الذى تحدد لى خمسة وثلاثين جنيها فى الشهر.

- وعندما انتقلت مع «آخر ساعة » إلى «أخبار اليوم» ١٩٤٦ - وقد أصبحت سكرتيرا لتحريرها تحدد مرتبى بـ : خمسة وأربعين جنيها فى الشهر.

- وعندما عملت مراسلا متجولا لأخبار اليوم مسئولا عن تغطية الشرق الأوسط وتقلباته - وفيها قضية فلسطين - والحروب الأهلية فى إيران والبلقان والانقلابات السورية وعمليات العنف

التى غطت وجه المنطقة بالدم - عدت لأجد مرتبى مائة جنيه فى الشهر.

- وعندما أصبحت رئيسا لتحرير « آخر ساعة » أواخر سنة ١٩٥١ جرى تعديل مرتبى ليصبح مائتى جنيه فى الشهر مع نسبة فى أرباح المجلة توازى ٤٪ مما يتحقق لها بعملى فيها.

- وفى مايو ١٩٥٢ أضيفت إلى عهدتى مهمة إدارة تحرير جريدة «أخبار اليوم» وأعلن رسميا عن رئاستى لتحرير «آخر ساعة»، ووصل مرتبى إلى ٣٦٠ جنيها فى الشهر.

....

....

(فى نهاية ١١ سنة من العمل فى أخبار اليوم استحقت لى مكافأة نهاية خدمة ٧٤٤٢ جنيها مصريا).

....

....

- وعندما عرض علىّ أول عقد لرئاسة تحرير «الأهرام» سنة ١٩٥٦ - سرى تنفيذه بعد عام - وضعت إمضائى عليه مقتنعا (لأسباب ليس هذا أوانها)، وكان العقد بمرتب قدره ستة آلاف جنيه فى السنة تضاف إليها حصة فى أرباحه مقدارها ٢,٢٥٪ إذا استطاع جهدى تعويض خسائر عشر سنوات سابقة.

....

....

ولم يكن «جمال عبد الناصر» متحمسا لانتقالى إلى «الأهرام»، بل كانت الأفضلية عنده أن أقبل رئاسة تحرير «الجمهورية» بأحقية أنها جريدة الثورة التى صدر امتيازها باسمه، ولم أتحمس للعمل فى جريدة ثورة، وإنما كانت حماستى لجريدة طبيعية - لها أصحاب ولها قراء.

....

....

- وعندما أعلنت القوانين الاشتراكية وضمنها ربط الحد الأعلى للمرتبات بخمسة آلاف جنيه سنويا نقص مرتبى ألف جنيه فى السنة وذابت تلك النسبة المقررة لى فى أرباح «الأهرام»، وكانت قد بدأت تعطى ما دعانى إلى توظيف حصتى منها فى شراء مجموعة أسهم فى الشركة المالكة للأهرام، لكن قانون تنظيم الصحافة جعل من هذه الأسهم صكوكا تذكارية - أتأملها الآن بعض المرات - وأتبسم!

- وعليه فإننى لمدة خدمة طالت فى « الأهرام » سبع عشرة سنة كنت أتقاضى خمسة آلاف جنيه مصرى فى السنة تحول إلى حسابى كل شهر فى البنك الأهلى (الفرع الرئيسى) بما صافيه ٢٨٦ جنيها و ٤٥٠ مليما (بعد الاستقطاعات القانونية وضريبة كسب العمل).

(وكان ذلك المبلغ أجر خمس مسئوليات أقوم بها فى نفس الوقت : رئيس مجلس إدارة - رئيس تحرير - مخبر سياسى موثوق

المصادر. كاتب مقال أسبوعى «بصراحة». وأخيرا مسئول عن مشروع تجديد الأهرام).

ومن باب استيفاء كشف الحساب فإن مقالى الأسبوعى «بصراحة» ترتبت على نشره فى الخارج حقوق أضافت إلى دخلى وكنت قد عهدت إلى إحدى وكالات الأنباء المصرية (وكالة أنباء الشرق الأوسط) بعقوده تاركا لها متابعة التوزيع والتحصيل مقابل نسبة قدرها ٢٠٪، ولولا مدخول هذه الحقوق لما تيسر لى التوفيق بين المطالب والضرورات.

ويقتضى الإنصاف بيان أن مرتبى ظل يقيد لحسابى فى البنك الأهلى لأكثر من سنة بعد أن تركت خدمة الأهرام، ثم توقف التحويل حين أحلت إلى التقاعد (يونيو ١٩٧٥) بقرار من الرئيس «السادات» الذى نفد صبره، وكانت تلك نهاية أى حساب لى فى خدمة «الأهرام».

(وقد اعتبرت أن مرتب تلك السنة - التى وصلنى أجرها دون عمل - مكافأة لنهاية الخدمة وأغلقت دفاتر تلك المرحلة مستريحا وراضيا).



هكذا مع أوائل السبعينيات، وعند منتصف العمر وجدت نفسى أمام ضرورة الاختيار من جديد وكأنها نقطة الصفر، أعود إليها فى قرار عملى ومستقبلى. ولم يخطر على بالى من قبل أن ذلك الذى واجهته سنوات الصبا الباكر سوف يعود ليفرض نفسه علىّ بعد ثلاثين سنة!

وكان جليا فى أعماقى أن حقى فى الاختيار محدد. ولا أقول محدودا !. ومجاله بالتأكيد تلك المهنة التى تعلمتها ومارستها ووجدت لنفسى فيه موضعا وموقعا.

ولم يكن فى أحلامى جناح النسر فى فضائه - ولا كان فى حسابه قفص الببغاء وأسلاكه !

....

....

● كان مستحيلا.. بعد ما جرى، أن أجد عملا أو مستقبلا فى مؤسسات الصحافة المصرية - ولا كنت أريد.

وكان صعبا علىّ - لاعتبارات متداخلة - أن أقبل عرضا خارج مصر يجىء من العالم العربى، وقد تلقيت بالفعل عروضا محددة : أولها : من دولة خليجية كريمة سألتنى إذا كنت مستعدا لقبول منصب مستشارا «فوق العادة» للأمير - وشكرت عارفا بالجميل - وكان الثانى : عرضا من مجلس قيادة الثورة الليبى حمله إلىّ أحد أعضائه البارزين (الرائد عبد السلام جلود نائب رئيسه وقتها) والاقتراح أن أقوم على إنشاء مشروع صحفى كبير فى بيروت - يتوافر له كل ما أطلبه من موارد وأديره بأقصى قدر أتمناه من الحرية.

ومرة أخرى شكرت عارفا بالجميل، ولم يكن فى موقفى شىء من البطر أو التكبر، وأنه كان فى حسابى اعتباران :

● أننى بعد علاقة من نوع خاص مع جمال عبد الناصر - ودور بلغ درجة معينة فى الأهرام - لا أملك غير أن أكون صارما مع نفسى مهما يكن (دون أن يكون ذلك جناح نسر).

● أننى لا أستطيع نفسيا أو فكريا أن أؤقلم نفسى مع حياة أوعمل (أوقبر) خارج وطنى الصغير - كما أن دور اللاجئ السياسى لا يستهوينى.

لأنه مهما تصلح النية ويستقم القصد - اعتماد طرف على طرف آخر - وفى وضع غير متكافئ مستشار فى خدمة أمير - أو صحفى فى خدمة دولة (وذلك قفص الببغاء أرادوا أو لم أرد).

وفى الحقيقة فقد كانت تصوراتى تحوم هناك عبر البحر فى اتجاه الشمال حيث الصحافة الأوروبية - وبالذات الإنجليزية، فقد كان هناك قارئ سبق له الاطلاع على كثير مما نقلته وكالات الأنباء مما كتبت، أو تحقيقات عديدة عن دور أقوم به فى السياسة العربية، أو حوارات أجريتها مع كثيرين فى زمن كان يوصف بأنه عصر العمالقة.

ومرة أخرى تدخلت المقادير، احتكّ حجر بحجر ولمعت شرارة.



ومن دواعى الحمد والشكر - أن خلافى مع الرئيس «السادات» وما أعقبه تصادف بالتوافق وبالضبط - مع مناخ أصبح الشرق الأوسط فيه مناط اهتمام العالم وبؤرة النار فى قلبه، وكذلك التفتت الدنيا ناحية المنطقة تريد أن تعرف وتتابع وتتقصى

وتستوعب، وراحت دور النشر فى العواصم الكبرى (لندن وباريس ونيويورك وطوكيو وبرلين وغيرها) تتصل بصحفى ظنت أنه يقدر على عرض الشرق الأوسط أمام قراء سمعوا عنه واطلعوا على أعماله، وينتظرون منه أن يكتب لهم من الداخل وليس من الخارج، وبالعمق وليس بالوصف.

وحين اقتربت من مجال النشر الدولى - مبكرا - لم تكن لدىّ مشكلة مع الصحافة - يومية أو أسبوعية - فذلك ميدان جربت نفسى فيه واختبرته وأعرف - إلى حد ما - دخائله، وأما عالم الكتب فغريب علىّ فى معظمه. ولم يقصر أحد فى تبصيرى، وكان بين الناصحين اللورد «مايكل هارتويل» صاحب دار «التلغراف»، والسير «دنيس هاميلتون» رئيس مجلس إدارة «التيمس» وكلاهما صديق قديم من دنيا الصحافة، وكلاهما لديه اهتمام بمشروع كتابى الأول عن «ساسة وثوار» صنعوا روح الخمسينيات والستينيات - وكلاهما يعرف أن مشروع كتابى فيه فصول عن السويس وهى - وقتها وحتى الآن - قضية حية نابضة.

لكن كلاهما - «هارتويل» و «هاملتون» - كان مهتما بحقوق النشر الصحفى وحدها، وأما الكتاب فمسألة أخرى فى اختصاص دور نشر لديها خبرة السوق ، وبالفعل وصل النص إلى السير «ويليام كولينز» (صاحب دار كولينز) - وبدوره فإن السير «ويليام» طلب إلى مدير النشر فى مؤسسته «روبرت كنيتل» أن يقرأه وأن ينسخ من أصله صورا لثلاثة قراء غيره : أستاذ متخصص فى الشرق الأوسط من جامعة «أوكسفورد» (يراجع التأصيل المعرفى فى

النص - مع اعتبار اختلاف المرجعيات)، وسفير بريطاني سابق خدم في المنطقة (يراجع السرد ويستوثق من الوقائع - مع اعتبار اختلاف المواقف)، وقارئ عادي (تقاس عليه ما يسمونه «جاذبية القراءة » - لأن الكتاب في النهاية عرض وطلب)، وكان داعي التدقيق أن مشروع كتابي حالة سابقة من نوعها في الكتب السياسية المنشورة والمعروضة تحت نظر القارئ في الغرب، فمن قبل كانت أغلب أنواع الكتب من وراء البحار - ثلاثة :

- أدب يترجم عن لغات آسيوية أو أفريقية ليعطي صورا حية ومشوقة لحياة وثقافة مجتمعات غريبة - ويستحسن أن يقع الاختيار على ما هو مثير للخيال وأسطوري.

- أو أعمال يقصد منها انتقاء عينات لكتابات صدرت في لغات بعيدة ويكون الإطلاع عليها مفيدا، وتلك في العادة كميات محددة الطبع محصورة الانتشار.

- وإما كتب يتولى مسئوليتها بالكامل أصحابها وعلى حسابهم الخاص - دعوة لقضايا أو شرحا لأحوال بلاد - وذلك أيضا ميدان ضيق - ولجمهور لا يجذبه التبشير.

وكان ساسة الهند أكثر من برع في هذا النوع التبشيري من الكتب (ولعل المادة الوحيدة التي كانت معروضة أمام الناس على أوسع نطاق هي ما كتبه «غاندي » أو «نهرو » عن الهند باعتبار نفاذ سحر هذا البلد في الوعي والوجدان الأوروبي بعموم والإنجليزي بخصوص).



ولم أكن على علم بتفاصيل ما جرى «للنص» وربما تحرج بعضهم بظن أننى - مع تجربة «معروفة» ورائى - لن أقبل بشبه «امتحان دخول» من أول وجديد ! ولم يكن ذلك منطقى مادمت أقترب من ميدان لم أتعرف إلى قواعده - إلا إذا كنت أريد أن أعتمد على صداقات ووساطات، وذلك لا ينفع، ومجرد التفكير فيه أذى للنفس قبل الآخرين !

- ثم حدث أن مدير النشر فى دار «كولينز» «روبرت كنيتل» اتصل يبلغنى أنهم الآن جاهزون للانطلاق وأنهم واثقون فى الكتاب وشبه متأكدين، وأن الميزانية التقديرية الأولى لنشره وقع رصدها فى إطار خمسة ملايين جنيه إسترلينى، وضمنها حملة إعلانية تتكلف نصف مليون جنيه إسترلينى تسبق النشر وتواكبه. وسألنى «كنيتل» فجأة : «إذا كنت مستعدا لحضور معرض فرانكفورت بعد شهر - لأن دور النشر فى العالم قاطبة تلتقى هناك، وهناك أيضا تطرح مشروعات الكتب المستعدة لموسم النشر القادم، وهناك فى نهاية المطاف يقبل الناشرون على طلب حقوق كتب يتوقعون رواجها أو يمتنعون». وأضاف «كنيتل» ما مؤداه : «إذا استطعت أن تعرض كتابك أمام ثلاثة آلاف ناشر وفهموا عنك تكون تلك مسألة أخرى - لنا ولك - ومع أنى عرفت أن ما يهمك هو النشر بالدرجة الأولى - فإن علينا جميعا أن نسلم أن النشر «بيع» بصرف النظر عن أى شىء يقوله أى كاتب».

وحضرت معرض فرانكفورت وتحدثت مرات أمام مئات من الناشرين وشاركت فى مناقشات واسعة، وبعد يومين مرّ علىّ

(«روبرت كنيتل» - يقول لى أن أكبر دور النشر فى العالم تسابقت على حقوق الكتاب («فلاماريون» فى فرنسا - « مولدن » فى ألمانيا - « أساهى» فى اليابان - إلى جانب «كولينز» فى لندن ونيويورك).
وسئلت قبل أن أغادر فرانكفورت إلى أين أريد تحويل نصيبى من مقدم العقود التى جرى الاتفاق عليها فى اليوم الأخير من المعرض، وأجبت - دون تلعثم - « إلى الفرع الرئيسى للبنك الأهلى بالقاهرة » وعندما عدت وجدت فى انتظارى جائزة وغرامة :

الجائزة : تحويل بمقدار مائة ألف جنيه إسترلينى تمت إضافته إلى حسابى كدفعة مسبقة من حساب مقدم العقود.

والغرامة : أن وزير الاقتصاد وقتها - الصديق الدكتور «حسن عباس زكى» - أطال الله عمره - طبق علىّ قواعد التعامل بالنقد الأجنبى - وكان ذلك بالطبع قبل أن تهل بركات الانفتاح ويتسع فردوسه الموعود - فقام بتحويل الإسترلينى إلى الجنيه المصرى بسعر سبعة وتسعين قرشا ونصف قرش مصرى لكل جنيه إسترلينى.

ولم أفتح فمى بكلمة فقد وجدت عندى فى النهاية أكثر مما توقعت وأوسع مما احتجت !

وهكذا فإنه فى اللحظة التى وقع فيها الحظر على ما أكتب هنا - سقطت الحواجز أمامى هناك، وبقيت فى وطنى لم أغادره، لكن كتبى ومقالاتى راحت تنشر بإيقاع متسارع فى عشرات العواصم (أحد عشر كتابا لكبريات دور النشر الدولى، وأكثر من أربعمائة مقال وتحقيق وتقرير إخبارى احتل بعضها الصفحة الأولى فى جرائد بوزن وحجم «الصنداى تيمس» و « التيمس » و « الصنداى

تلجراف») وكانت تلك حقبة حافلة غطت بقية السبعينيات ومطالع الثمانينيات ومعظم التسعينيات.



وبرغم ذلك - أو ربما بسببه !- فإن الرياح الهوج واصلت هبوبها، ذلك أن ما كنت أكتبه فى صحافة العالم خارج مصر كان يعود بالطبع إليها - وكان عودته أصداءً مشوشة بعض الأحيان أو مبتورة ناقصة فى أحيان أخرى. ومع تصاعد تيارات صدام وعنف دفعت مصر إلى أجواء غاضبة - فإن الرئيس « السادات » أضاف بعضها إلى مسئوليتى، وكذلك تقرر منعى من السفر وسحب جوازى وإحالتى للتحقيق أمام المدعى الاشتراكى الأستاذ «أنور حبيب » الذى أدار استجوابى بنفسه ومعه المستشار «عبد الرحيم نافع » والمستشار (الصديق فيما بعد) «أحمد سمير سامى »، ولم يصل التحقيق إلى نتيجة لأن موضوعه كان تفتيشا فى التفكير والضمير عن آراء ومواقف، والمطلوب منه إثبات أن ما أكتبه خارج مصر - مقيما فيها ومحكوما بقوانينها العادية والطارئة - يسىء إلى سمعتها ويشوه صورتها - ويستوجب إجراء. وإلى جانب ذلك فقد وجدتنى معرضا لتصرفات الأجهزة الظاهرة والخفية للسلطة وحتى للمزاج النفسى للبعض من أصحابها، وكان الأغرب صدور قانون «العيب »، وهو قانون لم تعرف له سابقة لدرجة أن مستشارى مجلس الدولة - تندرا - أطلقوا عليه وصف قانون «هيكل»، وكان ظاهرا أن القانون جرى تفصيله على مقاس بعض الناس كنت بينهم .

....

....

(والشـاهد هنا أن دينى كبير لصحافة العالم ـ خصوصـا فى الغـرب ـ فـقـد وقـفت مـعى بكاملها مـدافـعـة ومناصـرة برابط التضـامن المهنى على الأقل، ولم يكن ذلك مـهـمـا فى حد ذاته، وإنما المهم أن الإعلام الخـارجى ـ أيامـهـا ـ كـان مـسـرح التـأثير الأكبر للرئيس «السادات» ، وكـان الرئيس «السـادات» بالفعل من ألمع النجوم فى تلك السماء، وتنبه الرجل بذكائه إلى أنه يجازف فى السـاحـة الأوسع لنفـوذه ـ وكـذلك توقف فى منتـصـف الطريق) .

....

....

وتشـرفت بأن المحامى الذى حضـر التـحـقيق مـعى كان ذلك الرجل الصلب المستشار «ممتاز نصار» ـ الذى تمكن من الحصول على تسجيل كامل لوقائع التحقيق نشرته فى كتاب ظهر فى حياة الرئيس «السـادات»، وأثاره النشـر واسـتـفـزه، (وكـان للأمـانة مـعـذورا فـقـد كـانت الجـهـات الداخلية كلها تضـغط عليـه ثم إن مبادرتـه الجريئة تعثرت بين غرور إسـرائيلى وإهمال أمريكى) . ولم تمض شـهور حتى وجدت نفسى (سبتمبر ١٩٨١) فى إحدى زنزانات سـجن طرة ضمن حملة الاعتقالات المشـهورة التى طالت كثيرين غيرى من رجال ونساء مصـر ـ ذلك الخريف الغاضب والحزين !



وبعد خروجنا جميعا من المعتقل (أواخر نوفمبر ١٩٨١) عاودنى هاجس الاستئذان فى الانصراف مرة أخرى، فتلك نهاية مرحلة تواجدت فيها بالضرورة المهنية والاختيار السياسى وهى فى الوقت نفسه بداية مرحلة أخرى مختلفة، ثم إننى بالعمر قريب من سن الستين وذلك هو التوقيت الطبيعى والقانونى لخروج الناس من الخدمة العاملة تلك الأيام، ثم تذكرت - ولعله هواى ! - أن اختراقات الطب الحديث (فى مجال المضادات الحيوية بالذات) نجحت وأزاحت التوقيت المقرر لنهاية الخدمة إلى الوراء ما بين خمسة أعوام إلى عشرة، أى أنها مدت أجل الصلاحية للعمل وأفسحت وأضافت.

وربما جاز القول إن تجربتى الطويلة تلك - دراسة لم تنقطع وممارسة لم تتوقف - انقسمت إلى نصفين شبه متساويين كل منهما ثلاثون سنة :

- النصف الأول : مرحلة العمل داخل مؤسسات الصحافة المصرية والانتشار منها إلى الإقليم والوصول منه إلى أبعد، والداعى أن ما كان يحدث عندنا ملأ صراعات الخمسينيات والستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين وفاض، وعليه فقد كان الكل يأخذ عنا ويسمع مباشرة منا.
- وأما النصف الثانى : فهو مرحلة الكتابة والنشر من مكتب مستقل محدود - مفتوح فى الوقت نفسه بلا حدود على الدنيا الأوسع باللغة العالمية المعتمدة - (الإنجليزية) ولجماهيرها عبر القارات، وقد انهمكت فيما أؤديه وظننت - ولعلى لم

أخطئ - أن دخول كاتب عربى إلى مجال النشر الدولى صالح شخصى ولعله - أيضا - إضافة عامة !

وهكذا فإن المرحلتين معا - داخل المؤسسات الصحفية المصرية - وخارجها من مكتبى - صنعتا دورة كاملة لأن تلك التجربة - الدراسة والممارسة - لأكثر من ستين سنة مقسومة على نصفين تحولت بشكل ما إلى طريق فى اتجاهين عبر جسر - وفوق ضفاف وشطآن.

وفى الحالتين فإن مجمل الظروف أتاح لى ذهابا وإيابا عبر الجسر وحول الضفاف والشطآن - فرصا نادرة تواصلت من أواخر الحرب العالمية - حتى بلغت نهاية الحرب الباردة أى أنها غطت كل النصف الثانى من القرن العشرين - والحاصل أنها منحتنى إمكانية التعرف مباشرة على صناع العالم الحديث، وواضعى الإستراتيجيات العليا من رجال الدولة العظام، وصناع السياسة، وقادة الحرب، وأعلام الفكر والأدب، وأساطين الصناعة والتكنولوجيا والمال.

ثم إننى تحت الأفق نفسه - على الجسر وحول الشطآن والضفاف - تقابلت وجها لوجه مع أفكار العصر الكبرى، وطموحاته وأحلامه ومشروعاته، وحروبه وصراعاته وأزماته، وأتيح لى أن أرى وأسمع، وفى كثير من المرات أعيش الدخائل مما كان يجرى بل وأشارك بقسط ما فى وقائعها.

وعلى موعد غروب القرن العشرين عاودنى الإحساس بأننى عشت مع ذلك القرن العظيم أكثر من ثلاثة أرباعه دارسا ممارسا

وعلى فرض أنه بقى عندى ما يمكن أو يصح قوله - فإن اللائق - هذه اللحظة - أن أتنبه وأتذكر - وإلا وقع الانحدار بمجرد الاستمرار - إما إلى خطأ فى قواعد الحساب وإما إلى إنكار فعل الطبيعة.



وعندما تغيرت الظروف فى مصر - أوائل الثمانينيات - تلقيت دعوات كريمة إلى ظهور فى الصحافة المصرية وترددت وإحساسى : أن الأزمنة تغيرت كما أننى تغيرت.

وتبدى لى كذلك : أن عودة إلى الصحافة المصرية - أو نوعا منها - محاولة للتكرار لا أتمناها، فالتاريخ كما تذكر مقولة شهيرة - لا يكرر نفسه وإذا فعل فهو فى المرة الأولى مشهد محترم - أو يمكن أن يكون محترما - وأما فى المرة الثانية فهو استعادة هزلية - أو يمكن أن تكون هزلية - لشىء كان.

وتبدى لى من قبل ومن بعد : أننى رجل يحمل على كتفيه بعضا من حمولات مراحل سبقت وكلها مؤثرة علىّ أردت أو لم أرد.

....

....

وفى استطراد يبدو خارج السياق أقول «بصراحة» إن عقدة الموقف - أنه لم تكن فوق كتفى حمولات أريد انتهاز أول فرصة لألقى بها على الأرض كى أتخفف وأجرى ملتحقا بالقبائل - التى شدت رحالها نحو مراعى الشتاء.

وإنما كان اعتقادى أن حمولة أى إنسان (أو غير إنسان) - ثقلان على جانبين متوازيين ومتوازنين :

ثقل من التجربة الذاتية وكيف تعامل صاحبها مع الدنيا والناس وتصرف.

- وثقل آخر من الزمان الذى عاشه صاحب التجربة وشارك فى صنعه حتى بمجرد أنه كائن حى.

وكان لى تصور لنوع حمولتى وحجمها على الناحيتين :

- الحمولة التى تشمل التجربة الشخصية - وزنها سهل وخفيف وأمرها متروك لمن يعنيه الأمر ويهمه !

- والحمولة التى تشمل تعاملى مع الحياة والزمن - قضية معقدة لأنها حق مشاع لكل الناس موصولة بحركة التاريخ ومتجاوزة لحدود الأفراد.

وعلى هذه الناحية الثانية (الموصولة بحركة التاريخ) فإنى - وبدون تلعثم - لم أخف أبدا - ولا أخفى الآن - يقينى بأن تلك التجربة التى بدأت شرعيتها فى مصر فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وشقت طريقها فى مصر والإقليم والعالم حتى ظهر ٦ أكتوبر ١٩٧٣ - كانت ظاهرة عظيمة فى قرن عظيم. وكانت شرعية يوليو «بالإعارة» هى التى غطت رئاسة «أنور السادات» وعندما حقق الرجل ذاته بقرار الحرب - ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ـ فإن «شرعية يوليو» انسحبت لتحل محلها «شرعية أكتوبر» - وذلك حقه واستحقاقه.



وكانت «شرعية يوليو» - وذلك رأيى - تجربة إنسانية بالغة الحيوية والطموح وهى بالتأكيد أهم تجارب العرب فى العصور الحديثة وأبعدها أثرا وذكرا - على أنها تظل تجربة إنسانية بكل ما يرد على الإنسان من أعراض القوة والضعف، والتقدم والتراجع والطموح والإحباط - وهى فى كل الأحوال عصر يستحق أن يدرس باحترام ويحقق أداؤه بعدل ويحاسب - ويحاكم !- إذا اقتضى الأمر - وفق قوانين زمانه، وهويته ومرجعيته وشرعيته، وليس وفق قوانين زمان مختلف - ومرجعيات وهويات وشرعيات يحتاج أمرها إلى كلام - وقضاة لا يخفون أنهم أعداء وكارهون !

ولم يفهم «بعضهم» أن الماضى يحاسب ولا يعاقب، فعقاب الماضى ظالم بأثر رجعى لأنه يصبح حينئذ عبئا على الحاضر والمستقبل لأنه ينزل بعد الأوان بالعقاب على جيل وأجيال بعده يهز أملها فى الغد - مؤرقا للضمائر بغير ذنب، ومضيعا للثقة فى المستقبل بتكلفة نفسية - باهظة التكاليف !

....

....

[ومن المدهش أن وجه الحقيقة يتبدى بعد ثلاثين سنة من الضباب الكثيف فالشواهد هذه اللحظة تنبئ بأن : جموح القوة الأمريكية بغير فهم، لم يكن ممكنا التعويل عليه بدون تحفظ - وأن جنون السلاح الإسرائيلى بغير رادع، لم يكن مهيأ لصنع السلام فى أى ظرف - وجوع الثراء العربى أكد لسوء الحظ - أنه لا يعرف كفاية أو شبعا، وبالتالى فإنه لم يكن قادرا - بعد - على دور قاطرة

التنمية وتوفير فرص العمل فى المجتمعات العربية - وأن حالة الانفراط التى أصابت الرابط العربى المشترك لم تؤد إلى خلاص الأوطان العربية أو عزتها، وإنما وصلت بها إلى حالة من الاستباحة الكاملة لاستقلالها بل ولوجودها من الأساس.

وتلك كلها أمور تستحق التأمل والدرس أمام إعصار عات - لا يستعاد بعده ما كان قبله، وإنما تستدعى لصده كل ملكات الأمة والمخزون من إرادتها والمتيقظ من فكرها وعلمها.

وفى المحصلة (ومع الاعتذار عن هذه الوقفة الاعتراضية) - فإن هذا الجانب من حمولتى ليس حنينا للذكريات وإنما بالدرجة الأولى محاولة لإعادة الفحص والدرس لمرحلة لا تنسى على هدى تقدم لا يتوقف.

....

....

ومن تلك الأسباب مجتمعة ترددت حين انفتح أمامى الباب لنوع من العودة إلى القارئ المصرى - وعلى منابره التقليدية.



ومن باب أداء الحق لأصحابه فقد كان الأستاذ «مكرم محمد أحمد» أول من بادر إلى محاولة لفتح باب نوع من العودة أمامى، وبالفعل كتبت لمجلة «المصور» مجموعة من ست مقالات عرضت فيها تصورى للممكن والمطلوب فى مرحلة مستجدة، وطلبت من الأستاذ «مكرم» عارفا طبيعته ودقته - مقدرا لالتزامه المهنى وتمسكه - ألا ينفرد فى هذه المقالات الستة بقرار ورجوته ملحا ومخلصا أن يراجع قبل أن ينشر. وحدث بعد أسبوعين أن مجموعة

المقالات الستة التى كتبتها للمصور عادت إلىّ يحملها الدكتور «أسامة الباز» مصحوبة برسالة شفوية رقيقة تقبلتها برضا واحترام، وملخص الرسالة «أن ما كتبته فى المقالات الستة يسبب إحراجا فى الوقت الحاضر ثم إن الأمر متروك لى». وكان ردى دون تحفظ أننى آخر من يخطر له إحراج نظام لا يزال يحاول - أوائل سنة ١٩٨٣ - تثبيت أوضاعه واستجماع خطوطه للقيام على مسئولية الوطن فى ظرف دام ومحتقن. وأزحت المقالات الستة جانبا لم أنشرها لا فى مصر - ولا خارجها - حتى بعد مرور عشرين سنة !

ومرت سنوات ثم زارنى الصديق الأستاذ «إبراهيم سعدة» بتحفزه الدائم وجسارته الشهيرة طالبا أن أكتب فى «أخبار اليوم»، وضعفت أمامه وكتبت مقالين لمست بنفسى ما جرى بعدهما وخفت على رئيس تحرير «أخبار اليوم» وأعفيته من نشر المقال الثالث راجيا مصرا - ومن باب القلق عليه.

وأخيرا توصل الأخ والصديق الأستاذ «إبراهيم نافع» - بهدوء وصبر - إلى الصيغة الموفقة، فقد تفاوض مباشرة مع دور النشر التى تصدر عنها كتبى فى لندن وحصل على حقوق الطبعة العربية الأولى لستة كتب توالى ظهورها عن الأهرام (وكان ذلك تلاقيا حتى على الورق بالكلمات - مع أسرة عشت معها أكثر من سبعة عشر عاما - ولا تزال - عبر طول السنين - عزيزة علىّ وغالية).

- ومشت عقارب الساعة حتى وصلت إلى دار الشروق تتحمل مسئولية ما أكتب وتضعه بانتظام - بين أغلفة كتب تصل إلى قارئها كما يصح أن يصل الكتاب !

ولم أكن أتمنى أكثر من ذلك، فقد كان قصارى ما أبتغيه في مصر نافذة - لا ساحة ولا شرفة - وإنما طاقة في جدار أطل منها على ما يجري وأتابع مهتما ومعنيا، متحدثا بين الحين والآخر برأي في جريدة - مما راح يصدر سواء عن الأحزاب معتمدا على رخصتها - أو مستقلا يصدره زملاء وأصدقاء لديهم الموهبة والطموح يكافحون في ظروف اقتصادية لاجتذاب قارئ يتزايد إحساسه بالملل ! - إلى جانب محاضرة سنوية واحدة في منتدى عام (مثل معرض الكتاب السنوي - أو جامعة القاهرة - أو الجامعة الأمريكية) وكان ذلك يكفيني وبالقدر الذي حسبته متوازنا .

لكن العوائق راحت تظهر على الطرقات واحدا بعد واحد .



وفي سبتمبر ١٩٩٩ - دق جرس له رنين فقد وقع في أثناء مراجعة طبية دورية أن « علي هيكل » أكبر أبنائي وأقرب أطبائي - (وهو أستاذ في كلية الطب بجامعة القاهرة) - اكتشف وجودا ملحوظا لخلايا مريبة (سرطانية بطبيعتها) - ومع أن نشاطها «الآن» ضعيف ومحصور فإن أحدا لا يستطيع ضمان ألا تشتد ضراوتها وتزيد سرعتها وتنفلت منتشرة وقرر «علي» أن يتوسع في الفحص، وإذا بؤرة خطيرة أخرى تظهر على صور الأشعة . والتقى لفيف من الأطباء - بينهم الصديق والعميد الدكتور «محمد عبد الوهاب » والجراح الكبير الدكتور «إسماعيل شكري » والمنظم الطبي البارع الدكتور «حاتم الجبلي» والدكتور «عمرو مسعود » - وجلست أمامهم وإذا الإجماع أن الموضع الأول للخطر يحتاج إلى علاج بالإشعاع - في

حين يحتاج الموضع الثانى إلى مبضع جراح، وكان هناك اتفاق على أن الجراحة أولى بالسبق، والإشعاع عليه الدور بعد أسابيع، والولايات المتحدة الأمريكية يتحتم أن تكون مقصدى وبسرعة، وسألت إذا كانت هناك بدائل أخرى فى مصر أو قريبا منها ولم يقبل «محمد عبد الوهاب» ورد بأنه : «إذا كان الأكثر تقدما فى إطار ما أقدر عليه - فلماذا القبول بغيره فى شأن يتعلق بالصحة».

وأضاف : «أن الجراحة الشائعة عموما فى مثل هذه الحالات تختصر الطريق باستئصال الكلية لكن هناك أستاذا أمريكيا استطاع تحقيق اختراق مهم يركز على الكشط والتطهير، ومع أنها جراحة متناهية فى الدقة إلا أنها تساوى المخاطرة فهى - فى حال نجاحها - تحتفظ بالكلية شبه سليمة قادرة على أداء وظائفها. وفى دقائق تلاقت الآراء على الدكتور «أندرو نوفيك» الجراح المشهود له عالميا فى هذا التخصص، ثم تلت ذلك إشارات إلى الدكتور «باتريك كوبليان» أستاذ الإشعاع الذى لفت الأنظار فى الولايات المتحدة - يتولى الجزء الثانى من العلاج، ولحسن الحظ كان الرجلان - وقتها - يعملان فى مركز طبى واحد هو مؤسسة «كليفلاند» ذائعة الصيت فى ولاية «أوهايو».



ووصلت إلى «كليفلاند» - نوفمبر ١٩٩٩ - وجدت فى انتظارى على مدخل مطارها الدكتور «فوزى إسطفانوس» وهو أحد أساطين تلك المؤسسة الكبرى، وكان الدكتور «فوزى» يحمل معه جدولا لمواعيدى جاهزة.

وحين التقيت الدكتور «نوفيك» - ومعه مساعده المصرى المتميز الدكتور «عمرو فرجانى» - لفحص يسبق الجراحة فاجأنى الدكتور «نوفيك» بأسماء كثيرين اتصلوا به أو بمكتبه يسألون ويوصون وكان بينهم «رئيس دولة» سبق للدكتور «نوفيك» أن عالجه، وتفضل ذلك الرئيس فاتصل يقول للطبيب : «إن مريضه الجديد رجل يحب أن يفهم كل شىء بالعقل قبل أى تصرف بالفعل»، وكذلك تصور الدكتور «نوفيك» أن عليه تقديم شرح واف عن الأحوال والاحتمالات، واستمعت إليه صامتا لدقائق، ثم رجوته ألا يحير نفسه فى كل ما بلغه من قبل وقلت بعفوية : «أنه يتعامل مع رجل لم يعد فى الأربعين أو الخمسين وإنما رجلا تجاوز الخامسة والسبعين وأى عاقل يبلغ هذه السن بأمان، لا يحق له نسيان أن المجهول المحيط به - عليه غوائل تنتظر والسؤال فى شأنها لا يكون بـ: هل ولكن بـ : متى ! ثم أى الغوائل الكامنة فى المجهول تسبق غيرها إلى المعلوم؟ !

واستفسر الدكتور «نوفيك» متحيرا : «أهى روح الشرق» - وقلت : «بل حقيقة الحياة !»، ثم أضفت : «إننى رجل محب لهذه الحياة ومغرم بها - وفى الوقت نفسه متصالح ومتفاهم مع ما بعدها ، فهذه الحياة أعطتنى أحلى وأغلى ما عندها ومن الحق أن أدرك أن ما بعدها موصول بها - اتصال النهار مع الليل !».

....

....

وعلى أى حال فإنى خرجت من هذه التجربة سنة ١٩٩٩ شاكرا وحامدا، فقد كان الخطر سخيا معى (بزيارتين فى الوقت نفسه).

لكن الطب الحديث كان رفيقا بى (فخرجت سليما فى الحالتين حتى الآن، وتحفظى لأنى أتذكر تعبيرا فرنسيا شائعا بأنه لا مرتين بغير ثالثة !) ، وقد ظل يقينى فى الأول والآخر أنها عناية الله فوق الخطر وفوق العلم !

على أنه عقب تلك التجربة عاودنى مرة أخرى هاجس الاستئذان فى الانصراف، لكنى اعتبرته على نحو ما فى تلك الظروف - تنكرا وربما جحودا !



ثم حدث فى تلك الفترة - أواخر ٢٠٠٠ - أن لاحت أمامى إشارة تحذير حمراء، فقد غبت عن مصر وقت إجراء الجراحة أكثر من شهر، ثم عدت وغبت عنها فى طلب العلاج بالإشعاع قرابة الشهرين، ويوما بعد يوم - بعد عودتى - لاحظت اختفاء بعض من أوراقى ومحفوظاتى فى مصر، وكان اللافت أن بين ما اختفى عشرات من كتبى وعشرات، ومع أنه كان فى استطاعتى أن أفهم لماذا تمتد يد إلى الأوراق والملفات - إلا أن اختفاء الكتب حيرنى - وأزعجنى الموضوع فى مجمله - ومع أنه لم يكن فى هذه الأوراق والمحفوظات والكتب - شىء فريد أو خطير - فإن ما حدث كان غليظا. ودعوت اثنين من خبراء الأمن المصريين - رجوتهما بحث الأمر، ثم جلست أستمع ساعتين ونصف الساعة، وخلصت إلى أن الخيارات أمامى محدودة، لأن الواقعة كما هو ظاهر ليست جنائية وإنما شيئا آخر لا يجدى معه ضيق الصدر أو نفاد الصبر، ثم إن مجال الظنون فيه واسع خصوصا والتجربة السياسية التى عشتها لا تزال تهم كثيرين فى العالم الخارجى كما فى الإقليم - أو ربما !

ولكن شاغلى لم يكن هم ذلك الذى اختفى من ملفاتى وأوراقى وكتبى فى الظلام، وإنما ثقل ذلك الإحساس الغليظ بيد مجهولة تمتد خلسة إلى أدراج المكتب أو رفوف الحفظ - ثم تنزع أو تقطع أو ترفع!

وتدافعت إلى ذهنى أسئلة كثيرة.



ثم انقضت مفاجأة أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة وما ترتب عليها (بل وما سبقها منذ استولت المجموعة الإمبراطورية الجديدة على سلطة القرار فى البيت الأبيض) - وأخذتنى عن كل هم آخر، فقد بدا المشهد الدولى للجميع وكأنه تساقط كتل ضخمة من جبل مهول مسه جنون زلزال - ثم راح الأعتى من هذه الكتل يتدحرج متدافعا منقضا على العالم العربى وأحسست أن الحاجة إلى الاستئذان فى البقاء أشد إلحاحا من خاطر الاستئذان فى الانصراف، وتبدى لى أن المشاركة فى البحث عن رؤية مشتركة للمستقبل القادم أولى وأحق بصرف النظر عن اختفاء أوراق وملفات وكتب تخص زمانها الذى يضيع - وإن لم يضع!

وحاولت شيئا من تلك المشاركة خلال مجلة «وجهات نظر» (التى طرحت نفسها منبرا رصينا يحاول أن يستكشف ويستطلع، وشجعنى أن مقالاتى فيها تنشر فى الوقت نفسه بعدد من صحف العالم العربى)، ثم طرأ أننى من الرغبة فى توسيع نطاق البحث عن رؤية مشتركة - قبلت الظهور - بعد تردد - على شاشة قناة تليفزيونية مصرية (دريم) - وتقديرى - بغير تزيد - أن يكون ذلك مرة واحدة كل ثلاثة أشهر والرجاء استثارة حوار يتصل فى مصر

ويتواصل عبر أوطان الأمة. ومنتهى القصد أن يساعد مثل هذا الحوار على تخفيف الشعور بالإحباط والركود والعجز، ويشد إلى مشاركة واسعة فى البحث - والكشف بحيث تتمكن رؤى حرة ومفتوحة من تجاوز مناطق الشك والخلط والعصبية، وكان اعتقادى - دوما - أن الخطوة الأولى فى أى حوار هى إعادة بناء موضوع الحقيقة بأقصى دقة مستطاعة - لأن أى اختلاف فى الرأى مضيعة للجهد - إذا لم يكن الموضوع عند المنبع واضحا محددا ومتفقا عليه، وموصولا بالوقائع والدخائل، وليس بالحكايات والحواديت !

وبدا لوهلة أن بعض ما آمل فيه - ويأمل فيه غيرى - قابل للتحقيق -، فقد سرى صوت الحوار مسموعا، ثم إن هذا الصوت أخذ يعلو طبقة فوق طبقة.

وكان ظنى أن رجلا - فى مثل سنى - يقر ويعترف أن مستقبله وراءه - وإقراره مصدق عليه بختم السنين وعددها - لم يتبق له غير أداء الحق العام بل ولربما كان عليه أن يوجه إلى نفسه - وبحزم - ذلك السؤال الذى أجراه «شكسبير» على لسان أحد شخوصه : «إذا لم أتكلم أنا - فمن - وإذا لم أتكلم الآن - فمتى».

وكانت تلك مبالغة فى التفاؤل - ربما !

أى أنه بحقائق الأشياء فإن الاعتراض على الحوار - كان واردا فى المناخ السائد، وبالتالى فإنه عندما وقع لم يكن صاعقة منقضة - لكن الأسلوب الذى تم به الاعتراض - بدا داعيا للاستغراب فيما يعنيه ويدل عليه، وكان أسفى أننى لم أدفع ضريبة ما قلت بما

يحتمله من صواب أو خطأ ، وإنما دفع غيرى وجاء الدفع فى موضع الوجع (ومرة أخرى لا أزيد) !

....

....

وسمعت دعوات مخلصة لنقل الحوار الذى توقف إلى خارج مصر لأنه «موقف » و« قضية » - والمنطق أننى قادر على الوصول إلى العالم العربى والعالم الخارجى حتى أقاصيه، ثم إن لى سابق تجربة وخبرة فى ذلك من قبل أيام الخلاف مع الرئيس «السادات » بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حول قضية السلاح والسياسة، ولم أكن نسيت تلك الموقعة لكنى ذكرت نفسى بأن المسألة هذه المرة لها تكييف آخر، ففى المرة السابقة كان نقل الخلاف بمواصلة الكتابة خارج مصر - مقبولا لأن موضوعه يهم محيطا أوسع: أوله العالم العربى فى صراعه مع إسرائيل - ويليه العالم الخارجى فى عموم اهتمامه بسلام الشرق الأوسط.

وأما هذه المرة فإن موضوع الخلاف أحوال مصر وأوضاعها ورؤاها ومواقفها وخياراتها وسياساتها فى الداخل والخارج، وإذا جرى اعتراض الحوار - بالخلاف - فوق أرضها فإن نقله خارجها ثقيل - على الأقل بالنسبة لى - وإذا عصيت مشاعرى - فإن الأبواب المفتوحة على مصراعيها فى العالم العربى والعالم الخارجى تدعونى إلى قول ما أريد وتحتفى به - ربما تتبدى أمامى حواجز معنوية أتردد قبل القفز عليها اعتبارا لكبرياء وطن وولاء مواطن.

وكذلك راحت الأسباب تتراكم وتتداخل ويمتزج بعضها ببعض حاضرة طول الوقت ومؤثرة !. وبقى فى النهاية سؤال : «إذا كان الصمت حاضرا والكلام غائبا ومجمل الظروف ما سبق وما لحق، والأحوال المصرية والعربية ما أرى ويرى الناس - إذن فـ : إلى متى - وإلى أين »؟ !

ومع أننى لا أكف عن تذكير نفسى بحكمة عربية شهيرة تقول : لعل لهم عذرا وأنت تلوم - كما أعترف أيضا بـ : «أن حبال الصبر تقصر مع طول العمر !» - فإنى - متمسكا بحدود لا أتجاوزها - لا أملك أن أقتنع إلا بما أراه مقنعا - ولا أقدر على مغالطة نفسى فيما أقرأ وأسمع وأعرف - أو أصل إلى موقف لا يعود فيه عندى غير العجز والإيحاء بالإشارة إلى أنه « فى فمى ماء وهل ينطق من فى فيه ماء !».

ويقتضى الواجب - مرة أخرى - تكرار أنه ليس سببا واحدا ، وإنما جملة أسباب تداخل فيها الخاص والعام. والسابق واللاحق، والمأمول والواقع، والكبير والصغير، والمعقول - وكذلك اللامعقول !



وتحدثت فى الأمر مع الأقربين وتفهم بعضهم كما أن بعضهم كانت له تحفظات :

■ وكان رأى حبيبة القلب والعقل ونور الطريق والضمير فى حياتى أن الاستئذان فى الانصراف مفهوم ومعقول، لكنه قرار مرة واحدة، وذلك يدعو إلى إطالة التفكير - وكان القول صدقا.

■ وكان هناك رأى عزيز وغال يسأل عن داعى الاستئذان فى مطلب هو فى النهاية ملكى حين أشاء، وكان جوابى أن أى شخص يعطيه الناس مساحة من وقتهم - مدين لهم بقيمتها وليس بمجرد حجمها، وبالتالى فإن عليه واجب الاستئذان.

■ وأخيرا كان هناك رأى حنون وحريص يخشى أن التوقف عن العمل هو فى العادة بداية عزوف عن الحياة، وحاولت أن أشرح أن الانصراف نيتى وليس الاختفاء، بمعنى أنه الابتعاد وليس الغياب، فما زال لدى ما أريد أداءه ضمن جدول أعمال يكفينى - حتى وإن ظهر على شكل ملفات خام أصلية وأصيلة، أو قد أفكر فيما هو معروض علىّ كحلقات تليفزيونية مصورة موثقة أتحدث فيها وفى الإطار وثائق أصلية تعزز ما أقول، وأملى أن بعض ما عندى - إذا استطعت - قد يضيف ويغطى ثغرات مازالت مثل ثقوب الفضاء مجهولة فى حياة الوطن والأمة، ومعظمها متصل بمرحلة كان للعرب خلالها دور فاعل فى العالم والتاريخ، وظنى أنه ربما يكون من شىء أقدمه فائدة لزمن قادم ولجيل لم يولد بعد - لعل هذا الجيل يتجاسر ويستدعى كامل همته، ويقبل على المراجعة والفرز دون رهبة من أباطرة السيطرة وقهرهم، وغارات أمراء الانتقام وحرابهم، وطالبى الثأر يطاردون الماضى دون أن يخطر لهم أنهم شردوا خارج التاريخ إلى التيه فى قفار موحشة !

يزيد على ذلك أن الانصراف ليس سقوطا فى بئر الغيبوبة ـ ولا سجنا فى قبو قلعة نائية وحول الرأس والرقبة قناع من حديد وحول الأيدى أغلال من صلب وفى الأقدام أساور تمسكها سلاسل محبوكة تجرح وتدمى إذا تحرك الأسير !

أى أنه لا يزال ـ على نحو ما ـ جهد الدارس الممارس ولكن من ركن ناء بعيد ـ هناك على طرف قصى.



وفى خاتمة المطاف فقد استقر عندى أن الاستئذان فى الانصراف وجب.

وكذلك اتصلت بناشرى فى لندن ونيويورك أعتذر عن كتاب ثالث اتفقت معهم (مبدئيا) عليه، فقد كان اتفاقى الأصلى مع «هاربر كولينز » شاملا لثلاثة كتب ـ ظهر منها اثنان (أوهام القوة والنصر والمفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل) ـ وكان الثالث الباقى عندى عن «الإسلام السياسى » وقد اختار له «أدى بيل » (رئيس مجلس إدارة «هاربر كولينز» وقتها) عبارة «السيف والهلال » رمزا مؤقتا أعمل تحته حتى أستقر عليه أو على عنوان غيره فى اللحظة الأخيرة قبل موعد النشر. وفى نفس الوقت اتصلت بعدد من الصحف الأوروبية ـ بينها «الجارديان» البريطانية ـ بأنه الشكر والعرفان وكفى. وكذلك أبلغت رئيس تحرير مجموعة «يميورى شينبون » اليابانية ـ وكنت أكتب لها مقالا منتظما ـ (بلغ عدد الصحف المشتركة فيه أكثر من ثلاثة آلاف صحيفة منتشرة فى بلدان شرق آسيا وغرب أمريكا) ـ أن يقبل اعتذارى عن عقد متجدد تفضل وأرسله إلىّ.

وأخيرًا اعتذرت عن محاضرتين كنت قبلت الدعوة إليهما مبدئيا : واحدة فى الجامعة الأمريكية مرة أخرى (!) لافتتاح الموسم الثقافى الجديد والثانية فى مركز الدراسات الفلسطينية فى بيروت - ديسمبر المقبل - لتكريم مفكر عربى بارز رحل قبل سنوات تاركا تراثا فكريا متميزا وهو الدكتور « قسطنطين زريق » أستاذ التاريخ العتيد فى الجامعة الأمريكية فى بيروت.

....

....

وطوال ذلك كله كان بعض القريبين من عملى يتابعون ما أفعل وفى ملامحهم تعبير عن الدهشة - محاولين برقة ألا يثقلوا أو يتطفلوا !- وكان هؤلاء يروننى بينهم كل يوم وظنهم - بعيون الرضا - أن لدى كفاية من صلاحية البدن والفكر تكفل الاستمرار سنوات قادمة (يعلمها الله) - وكان ردى أن تلك فى كل الأحوال بشارة خير وبركة، لكن صلب الموضوع أنه لا يحق لأحد تجاهل المؤشرات التى تقول بها قواعد الحساب وأحكام الطبيعة، وكنت أضيف : «أننى لاأرى بأسا فى انتقال رجل من ومض الضوء إلى ظل الغروب (وليس عتمة الليل) - ومن متن الحياة العامة إلى هامشها (وليس الفراغ بعد الهامش) - فى توقيت يترك عنده بقايا أسباب تعينه وتقويه لأن استمرار الحياة فى حد ذاته منحة تستحق التكريم وتستوجب الاحترام ».

ومن صدق تكريم الحياة ووجوب احترامها - أن الناس لا يصح لهم أن يتسمروا - حيث هم حتى آخر قطرة زيت فى المشكاة، وإنما

الأفضل أن تظل لديهم بقايا همة تسمح لهم - بعيدا عن الزحام - بالنظر إلى حركة التقدم الإنسانى العظيمة، ومتابعة حيوية التاريخ الهائلة قادرين على ذلك بأشواق تيسرها بقية من عافية وعقل - تحفظ لهم صلة ممكنة بعصور مذهلة (ومتوحشة !) تقوم الآن فعلا على تغيير الدنيا شكلا وموضوعا - روحا وحركة.

وأضيف فى النهاية : «أن مساحة البعد تمنح صاحبها فرصة أوسع للتفكر والتأمل، والنظر إلى الوراء فى أناة وروية، والنظر إلى الأمام بعقل وقلب مازال فيهما حس ونبض - خصوصا من رجل كان له حظ موفور مع الدنيا والناس، وذلك فى حد ذاته يكفى وزيادة لمدد من الطاقة له سحر التجدد ولمسة من الحيوية - وربما الشباب - حتى عندالثمانين».

رقم الإيداع ٢٠٠٣/١٧١٩٤
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 09 - 0993 - 9

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)